الأنباء
السبت 27 سبتمبر 2014

"هيئة العلماء المسلمين": لا لذبح عرسال.. لا للعقاب الجماعي

الرئيس السابق للحزب القومي: بيروت عاصمة جواسيس العالم وفي لبنان 500 جاسوس يديرون الحرب في المنطقة

تظاهرة في باب التبانة تحت شعار "لا لذبح عرسال" (محمود الطويل)

بيروت ـ عمر حبنجر

عرسال في فوهة المدفع مرة اخرى، خاطفو العسكريين أصروا على المفاوضات والمقايضات، فاستجاب الجيش اللبناني على طريقته، فشدد طوقه الحديدي على المفاصل التي تربط عرسال البلدة بالجرود وداهم مخيمات اللاجئين السوريين الستة واعتقل 580 شخصا مشتبها بهم، انتهوا بعد التصفية التحقيقية الى 22 موقوفا بشبهة الانتماء الى منظمات ارهابية شاركت في القتال ضد الجيش و36 دخلوا لبنان بطريقة غير شرعية ودون أوراق ثبوتية.

ومن نيويورك أعلن الرئيس تمام سلام ان لبنان شارك في الجهد الدولي لمكافحة الإرهاب، إنما بصيغة دفاعية، لأن القدرات اللبنانية لا تسمح بعمليات هجومية.

وقال سلام لصحيفة النهار من مقر إقامته ان الوضع في لبنان صعب ويتطلب معالجة استثنائية، موضحا انه في ظل الشغور الرئاسي من جهة والصراع بين القوى السياسية من جهة اخرى لا يمكن للبنان وحده التصدي للإرهاب الكبير من دون دعم ومؤازرة دولية.

إجراءات الجيش عززت قبضته في محيط آلاف المخيمات للاجئين السوريين في عرسال وغير عرسال، ما يمكن ان يعزز أوراق الدولة التفاوضية مع خاطفي العسكريين، لكن هذه الإجراءات أقلقت هيئة علماء المسلمين، التي رأت فيه خريطة الطريق التي رسمها الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله للوصول الى المستوى الملائم للمفاوضة حول المخطوفين.

واعتبرت هيئة العلماء انه من غير الممكن تبرير ما وصفته بـ «العقاب الجماعي» الذي طال اللاجئين السوريين في عرسال في وقت أطلقت فيه الدعوات في طرابلس للتظاهر بعد صلاة الجمعة أمس، وهذا ما حصل، حيث رفعت شعارات مثل «لا لذبح عرسال».

وترافق مع هذا اخلاء ثلاثة مخيمات للاجئين السوريين بين بلدتي العين والفاكهة في البقاع الشمالي، إثر اعتقال بعض سكانها بشبهة رصد نقاط للجيش وتصويرها، لاسيما منها مرابض مدفعية قرب هذه المخيمات.

وقد زار وفد من هيئة علماء المسلمين برئاسة الشيخ مالك جديدة دار الفتوى حيث أهاب بقيادة الجيش اللبناني الى وضع حد لأي تجاوز والعمل على معالجة الأمور بالحكمة والسرعة حفاظا على سمعة المؤسسات وقطعا لدابر الفتنة.

هذه التطورات، انعكست تصلبا في مواقف اهالي العسكريين المخطوفين الذين افترشوا الطرقات الدولية في جهة البيدر شرقا والقلمون ـ طرابلس شمالا. وفرضوا حالة من الانقطاع التام بين البقاع وجبل لبنان وبيروت والشمال. في حين تجمهر لاجئون سوريون في ساحة عرسال وهتفوا لداعش ورفعوا رايتها استنكارا لمداهمات الجيش.

أهالي المخطوفين رفضوا طلب جنبلاط بفتح الطرق: "اعذرنا يا بيك رقاب أولادنا تحت السكين"

أهالي العسكريين المخطوفين رفضوا طلبا من النائب وليد جنبلاط لفتح طريق البيدر وخاطبه والد أحد الجنود الدروز المحتجزين بالقول: اعذرنا وليد بك، ان رقاب أولادنا تحت السكين.

وزير الصحة وائل أبو فاعور تحدث إلى أهالي المخطوفين المعتصمين على الطرقات الدولية، باسم رئيس كتلة اللقاء الوطني وليد جنبلاط ووضعهم في أجواء الجهود الحكومية، خصوصا على صعيد المفاوضات والمقايضات وقال ان اللواء عباس إبراهيم يتوقع خطوة مهمة دون أن يفصح الوزير عن مضمونه. وفي إشارة إلى الرخاء الذي يعيشه السجناء الإسلاميون في سجن روميه، قال إنهم يعيشون عيشة فنادق من 5 نجوم.

وقال: لم أطلب من الأهالي فتح الطرق، باسم جنبلاط، فهؤلاء تلقوا اتصالات من أبنائهم ليلا أبلغوهم فيها قولهم: إذا تركتم الطرق تعرضوننا للمخاطر.. لذلك نحن نترك الأمر للأهالي، علما أن بين هؤلاء مسنين يفترشون الأرض ويلتحفون السماء.

ونوه أبوفاعور بحيادية الجيش ودعا الى إبعاده عن السياسة. كما شدد على عدم جواز تعريض اللاجئين السوريين لردود الفعل الغاضبة، لان الرد على الظلم بالظلم مرفوض.

بدورها، نقلت صحيفة «السفير» عن مصادر ان الرئيس التركي رجب طيب أردوغان أبلغ الحكومة اللبنانية بأن انقرة ليست في وارد ان تكون وسيطا في قضية خطف العسكريين لأن الوضع مختلف عن قضية اللبنانيين في اعزاز أو راهبات معلولا، نافيا وجود اتصال بين المخابرات التركية وأي من قيادات داعش.

وانتقد جبران عريجي الرئيس السابق للحزب السوري القومي الاجتماعي بيان هيئة علماء المسلمين، وقال: أنا أيضا لي مآخذ على القيادة العسكرية، لكن عندما يكون الجنود في المواجهة علينا تخفيف الملاحظات..

ولاحظ عريجي، أنه رغم ما يجري في محيط عرسال، فإن الاستقرار في لبنان مسألة ملحوظة.

وردا على سؤال لقناة الجديد حول تفسيره لهذه المفارقة، حيث المحيط اللبناني مشتعل، بينما الاستقرار قائم في لبنان، فأجاب: لبنان عاصمة الجواسيس في الشرق، وفيه الآن نحو 500 جاسوس لكل الدول، يتولون من بيروت وحولها إدارة معارك المنطقة، لذلك فإن الاستقرار القائم مطلوب كي يستطيعوا العمل بأمان أكثر. وفي رأي عريجي أن الأزمة الحقيقية في المنطقة، هي بين تركيا وإيران.

وعما يجري في عرسال قال: هناك فريق عربي يريد عزل عرسال عن جرودها، بينما مصلحة النظام السوري تختلف.

مصادر ديبلوماسية عربية في بيروت، لاحظت لـ «الأنباء» أوجه الشبه بين الواقع اللبناني، وما أصبح عليه الحال في اليمن، حيث يمشي أنصار الله الحوثيون المدعومون من إيران على خطى حزب الله اللبناني، الذي ينهل من نفس المعين.

واستشهدت المصادر لـ «الأنباء» بتبني الحوثيين لمعاهدة «السلام والشراكة» الشبيهة بإعلان بعبدا، وكيف أنها تملصت منها بعد وضع يدها على المؤسسات، وحالت دون تشكيل حكومة جديدة رغم انقضاء المهلة، إضافة الى اعتماده سياسة النأي بالنفس من جانب الرئيس اليمني هادي الذي بلع الطعم كما يبدو، وها هو يتحدث الآن عن مؤامرة، فيما لبنان بلا رئيس جمهورية منذ أربعة أشهر والفراغ يهدد كل المؤسسات الدستورية بما فيها مجلس النواب الممدد لنفسه والحكومة التي قاربت درجة الفشل.

رئيس حزب الكتائب أمين الجميل، رد في مؤتمر صحافي على سؤال حول اعتراض السيد حسن نصرالله على انخراط لبنان في التحالف الدولي ضد الإرهاب، بالقول ان الكتائب أول من طالب بتمديد مفعول القرار الدولي 1701 ليشمل حدود لبنان الشرقية مع سورية، وهي المفتوحة الآن لكل من هب ودب.

في المؤتمر الصحافي المخصص لإعلان موقف نواب الكتائب من مبدأ «تشريع الضرورة في مجلس النواب بغياب رئيس الجمهورية قال الجميل حازما إن نواب حزبه لن يشاركوا في أي جلسة نيابية تشريعية، قبل انتخاب رئيس الجمهورية، باستثناء الجلسات الهادفة الى انبعاث الدولة». ودعا كل من شارك في الجولة الاولى من الانتخابات الى استخلاص العبرة وإخلاء الساحة لمرشح رئاسي جديد، وهو يقصد د. سمير جعجع والعماد ميشال عون وهنري حلو.

تقرير إخباري

عرسال على «صفيح ساخن»: «معركة الوصل والفصل» مع الجرود

بيروت: «عرسال» مشكلة أمنية على أرض لبنانية ببعد إقليمي طاغ. هي جزء من الاشتباك السوري المتمدد الى لبنان عبر هذه الثغرة الحدودية، وهي امتداد لمعركة القلمون التي لم تنته فصولا بعد ومقبلة على جولة عنيفة وفاصلة في الأسابيع المقبلة.

الوضع في عرسال شهد تحولا جذريا مطلع أغسطس الماضي عندما هوجمت مراكز الجيش دفعة واحدة دون سابق إنذار ولكن عن سابق تصور وتصميم، وكانت النتيجة أن تم إنقاذ عرسال من قطوع أمني خطير، ولكن الجيش دفع الثمن وللمرة الأولى في تاريخه يقع عناصره في الأسر والخطف. ولكن عملية اختطاف العسكريين ملقاة على عاتق السلطة السياسية (الحكومة) التي يعود إليها اتخاذ القرار في شأن التفاوض وسقفه وإطاره وشروطه. وهذا القرار لم يصدر بعد عن الحكومة التي فقدت شيئا من تماسكها. هناك فريق وزاري (وزراء عون) ضد مبدأ التفاوض مع إرهابيين، وهناك فريق آخر أصبح مع التفاوض ولكنه مازال ضد المقايضة (وزراء حزب الله)، وفريق ثالث مع المفاوضة والمقايضة «وزراء المستقبل» ولكن على أساس التمييز بين إرهابيين محكومين وإسلاميين موقوفين لم يحاكموا منذ سنوات. وهذا الانقسام حول موضوع العسكريين المخطوفين يكمله ويعمقه انقسام آخر سياسي حول موضوع التحالف الدولي والحرب التي تشنها ضد «داعش» والإرهاب. فهناك في الحكومة من لا يرى لبنان إلا جزءا من هذا التحالف، وهناك في المقابل من يرفض أن يكون لبنان جزءا من التحالف. والمفارقة هنا أن الفريق الثاني هو الذي يخوض حربا مفتوحة ضد «داعش» والفريق الأول هو المتهم باستثمار حالة «داعش» وحالة توازن الرعب التي أنتجتها.

وبالعودة الى عرسال، فإن نقطة التحول بعد المعركة المباغتة تمثلت في عملية استهداف آلية للجيش بعبوة ناسفة داخل البلدة، وهو ما اعتبر تطورا خطيرا ومؤشرا الى اعتماد أسلوب جديد في استهداف الجيش ومحاصرته بين فكي «الابتزاز» (خطف العسكريين) و«الاستنزاف» (عمليات التفجير)... وهذا الوضع المتدحرج نحو الأسوأ هو الذي دفع بالجيش الى إدخال تغيير ملموس على إجراءاته وخططه الميدانية، بما في ذلك حملات الدهم لمخيمات النازحين السوريين التي بلغت ذروتها أمس وأسفرت عن توقيف مشاركين في عمليات إطلاق النار ضده وبعضهم ينتمي الى «جبهة النصرة».

قيادة الجيش وبعد امتصاص الصدمة الأولى، قررت الانتقال الى مرحلة استعادة زمام المبادرة ومنع استنزاف

الجيش أو شل تحركه بعدما كان أحد أهداف المجموعات المسلحة هو إظهار الجيش والدولة في حال عجز عن الفعل، وبالتالي «أسر القرار الوطني بشقيه السياسي والعسكري». وبدل أن يكون الجيش في موقع المقيد أصبح في موقع المبادر، وبات يمتلك ورقة ضغط في يده في مواجهة ورقة الضغط القوية التي في يد المجموعات المسلحة والخاطفة.

فقد أظهرت الوقائع أن الجيش قطع شوطا متقدما جدا في عملية الفصل بين عرسال وجرودها وإغلاق المنافذ والمعابر، وهو ما أدى من جهة الى التضييق على المسلحين، ومن جهة ثانية الى خلق واقع تفاوضي جديد أكثر تكافؤا، وهذه «الضائقة» لدى المجموعات المسلحة ترجمت في خفض سقف المطالب والتحول في اتجاه التركيز على فتح ممر آمن بين عرسال والجرود، وترجمت أيضا في رهان هذه المجموعات على الضغوط الداخلية التي تمارس على الحكومة والجيش في الشارع والموقف سواء بإغلاق طرق حيوية أو بشن حملة انتقادات تلامس التحريض ضد الجيش من قبل هيئة العلماء المسلمين.

التطورات تسلك منحى تصعيديا وتصاعديا: قضية العسكريين تقف عند نقطة دقيقة مع وقف التفاوض الذي لم يبدأ أصلا، وعرسال واقعة بين نارين وخطتين متواجهتين: خطة الجيش للفصل بين عرسال وجرودها وإبعاد

المسلحين الى المقلب الآخر من الحدود في اتجاه القلمون.. وخطة «النصرة» و«داعش» لوصل عرسال بجرودها إذا

كان الخيار الآخر صعبا ومتعذرا وهو استعادة مواقع في القلمون ولاسيما فليطا وعسال الورد، وخصوصا يبرود...

عامل الوقت دخل في الحسابات وفصل الشتاء على الأبواب.

توتر سياسي على خط بكركي ـ الضاحية

بيروت ـ محمد حرفوش

تشهد العلاقة بين بكركي والضاحية الجنوبية توترا سياسيا أتى على خلفية كلام البطريرك بشارة الراعي الأخير الرافض لإسقاط اتفاق الطائف وتحقيق المثالثة انطلاقا من المؤتمر التأسيسي، وتركيزه مجددا على السلاح غير الشرعي.

ووفق مصادر متابعة، فإن الراعي أراد من خلال كلامه إرسال اكثر من رسالة الى أفرقاء في الداخل والخارج، بتأكيده التمسك بالمناصفة، انطلاقا من قناعة لديه بأن حزب الله يسعى الى المثالثة ومراهنته ـ اي الحزب ـ على عنصر القوة الذي يتمتع به. واعتباره ايضا ان تطورات المنطقة تساعد على نسف الطائف، كمدخل للإطاحة به وفرض واقع جديد في البلاد من شأنه ان يقلص حضور الطائفتين المسيحية والسنية في النظام المقبل.

وتشير المصادر الى ان اكثر ما ضايق حزب الله هو تركيز الراعي على السلاح غير الشرعي. وتشديده على ان المرحلة الراهنة هي مرحلة الدولة ودعم الجيش اللبناني، ولا يجوز ان يبقى هذا السلاح خارج إطار الدولة بل يجب الاتفاق عليه ضمن طاولة الحوار ووضعه تحت إمرة الجيش، وقالت ان اهتمامات سيد بكركي تتركز حاليا على العمل لإنجاز الاستحقاق الرئاسي وترسيخ الاستقرار وإبعاد شبح الأحداث الأمنية والحرب المذهبية عن لبنان كنتيجة للصراع المذهبي على امتداد الإقليم.

وتؤكد المصادر ان الراعي سيعمل في المرحلة المقبلة على إطلاق المزيد من المواقف المتشددة لجهة استعادة حقوق المسيحيين وانتخاب رئيس للجمهورية والعودة بقوة الى الدولة وبشروط الدولة.

لبنان: تهديدات خطيرة للانتظام العام

بيروت ـ د.ناصر زيدان

أرخت مواقف وتصريحات وجولات قيادات لبنانية اساسية بعض الاجواء الايجابية على مساحة التلبد السياسي في لبنان، ولكن مستوى التحديات يتعاظم مع دخول عوالم سلبية جديدة، تضاف الى المعطيات الموجودة التي يتخبط بها وطن الارز.

تصريحات القيادات الروحية كافة تحض على التعاون والشراكة، وخطابات القيادات السياسية تنبه من مخاطر الانزلاق الى الفتنة، وتؤكد على دعم الجيش، ذلك كان موقف الرئيس سعد الحريري بعد احداث الخطف في البقاع، وفي السياق ذاته جاءت مواقف النائب وليد جنبلاط في جولته الأخيرة على منطقة العرقوب والبقاع الجنوبي، وخطاب السيد حسن نصر الله حمل تطمينات كبيرة، وتميز بهدوء وواقعية، وفرقاء النزاع المختلفون على انتخاب رئيس جديد للجمهورية يتحاورون يوميا في اروقة مجلس النواب على ملفات حياتية ملحة، وقد يفضي حوارهم الى اقرار سلسلة الرتب والرواتب، واصدار تشريعات مالية، تنقذ مؤسسات الدولة من الانسداد القانوني الذي يواجه مجموعة من الاستحقاقات الملحة.

يكاد الحراك المتفلت الذي تقوم به بعض المجموعات من المواطنين ـ والذي يستهدف قطع بعض الطرقات الرئيسية، ويقفل ابواب مؤسسات حيوية في البلاد ـ ان يخرج عن السيطرة، ويكاد يهدد الانتظام العام في الدولة.

من حق أهالي العسكريين ـ الذين اختطفتهم داعش وجبهة النصرة من عرسال الشهر الماضي ـ ان يتحركوا من أجل الإفراج عن ابنائهم، ومشاعر الابوة والأمومة والأخوة عند هؤلاء لا يدركها الا من وقع في مثل تلك المعصية الصعبة، خصوصا في مثل هذه الاجواء القاسية التي لم يسبق لها مثيل، عنيت تهديد الخاطفين بذبح الأسرى. ولو كان الخاطفون يتحلون بمشاعر انسانية لما اقدموا بالاساس على خطف الجنود، وهؤلاء الجنود كانت مهمتهم الاساسية حماية النازحين السوريين في عرسال وجوارها، وتأمين مقومات الحياة لهم. والخاطفون يحضون الاهالي على قطع الطرق وتعطيل الحياة العامة في لبنان للضغط على الدولة، ويتلاعبون بمشاعرهم وعواطفهم الانسانية، من دون ان يقدم هؤلاء الخاطفون مطالب محددة للدولة مقابل الافراج عن الرهائن.

القيادات اللبنانية بمعظمها ابدت الاستعداد للتفاوض مع الخاطفين، لدرجة الموافقة على التبادل مع ارهابيين موقوفين او محكومين في سجن رومية، ولكن الوتيرة التي يعمل بها الخاطفون لا تشير الى نية جدية لانهاء المشكلة بقدر ما تهدف الى الابتزاز لتعطيل الدولة، وإحداث البلبلة والاضطراب، واستهداف الجيش، وبرز ذلك من خلال بعض العمليات الأمنية التي استهدفت جنودا على الطرقات من قبل عناصر مرتبطة بالمجموعات الخاطفة للعسكريين.

السؤال الذي يطرح نفسه في الأوساط السياسية والشعبية اللبنانية، هل المطلوب ثمن محدد يدفع للخاطفين مقابل الافراج عن العسكريين؟ أم المطلوب إرباك الدولة وشل البلاد، واغراق الساحة اللبنانية بالفوضى التي تسود المنطقة العربية المحيطة برمتها؟

أهالي العسكريين المحقون في المطالبة بالافراج عن ابنائهم مطالبون هم ايضا بألا يقوموا بأعمال قد تعقد مصير ابنائهم، أو تشكل خطرا على حياتهم، من خلال مطالبة الدولة بالمسارعة والتهور الذي قد لا يفيد القضية الانسانية. فالعملية العسكرية الواسعة على جرود عرسال ربما تُعرض حياة المختطفين للخطر، أما فتح ابواب سجن رومية من دون حسابات قانونية، ومن دون تأكيدات جدية على نوايا الخاطفين، يمكن أن تأتي بنتائج معكوسة ليست لمصلحة الأسرى.

ويترافق مع ظاهرة قطع الطرق من قبل أهالي العسكريين، مظاهر تفلت أخرى تهدد الانتظام العام. فالمياومون العاملون في مؤسسة كهرباء لبنان يتعرضون يوميا لأهم طريق حيوي في البلاد، ويقطعون جادة الدورة، منفذ بيروت الشمالي. والذين يعترضون على انقطاع التيار الكهربائي يعمدون الى إشعال الاطارات على طرقات رئيسية في بعض المناطق، كما أن الذين يرغبون في التضامن مع الجيش تأييدا، يقومون بذلك على الطرقات، ويحجزون المواطنين ساعات في سياراتهم. اضافة الى كل ذلك، فإن الحرب الباردة القائمة بين بعض المجموعات السياسية (او المذهبية) تحصل على الطرقات الرئيسية، فتعمد كل من هذه المجموعات الى قطع الطرق بالإطارات في وجه المجموعات الأخرى عند كل حدث.

ويشعر المراقبون بأن الانتظام العام في لبنان مهدد على شاكلة واسعة، وتكاد بعض الاعمال ان تخرج عن السيطرة، لاسيما في حالة الضائقة التي يعيشها المواطنون من جراء الانطباق الاقتصادي الخانق على مصالحهم المالية المهددة. والانتظام العام هو العمود الفقري لاستقرار الدولة، فإذا ما تعرض هذا الانتظام للخطر، فقدت البلاد المناعة التي تحميها في مواجهة الازمات المتعددة، وبالتالي يمكن لفقدان المناعة الوطنية ان يحمل مصاعب لا يمكن مواجهتها، لكون الطريق الوحيد لمواجهة المخاطر الوطنية هو الدولة ومؤسساتها الامنية والمدنية، وفي مقدمتها الجيش.

المعلومات المتوافرة عند أوساط سياسية نافذة لا ترى أن الاوضاع مقبلة على الانفلات في لبنان، ولكن امكانيات الانزلاق الى مهالك الفوضى قائمة، إذا لم يستدرك المواطنون بالدرجة الأولى ان غرق الموكب يصيب الجميع. والمسؤولون السياسيون الذين يتخذون المواقف التي تُساهم في مفاقمة التوتر، ربما سيدفعون اكثر من غيرهم ثمن الفوضى.

عون سيستمر في لعب دور قاتل الرؤساء لا صانعهم..

ماروني لـ «الأنباء»: على الجيش حسم الوضع في عرسال عسكريا

بيروت ـ اتحاد درويش

أبدى عضو كتلة حزب الكتائب النائب ايلي ماروني أسفه لاستمرار قضية العسكريين المخطوفين دون التوصل إلى حل يضع حدا لهذه القضية المأساوية، مثنيا على الجهود التي تبذل من قبل الحكومة والمساعي التي يقوم بها المدير العام للأمن العام اللواء عباس إبراهيم مع المسؤولين القطريين والأتراك، ورأى أن المساعي المبذولة تجاه هذه القضية غير كافية ولا بد للحكومة من استعمال أوراق القوة التي تملكها في هذا الملف، مطالبا بالإسراع بمحاكمة الموقوفين في سجن رومية وإطلاق سراح من أمضى العقوبة وتنفيذ الأحكام التي صدرت بحق البعض منهم، داعيا إلى إنقاذ حياة العسكريين المخطوفين بأي ثمن مع الحفاظ على هيبة الدولة وهيبة القضاء.

واستبعد النائب ماروني في تصريح لـ «الأنباء» التوصل إلى حل قريب لمسألة العسكريين المخطوفين ولفت إلى إجراءات أخرى بإمكان الأجهزة الأمنية والحكومة القيام بها للإفراج عنهم كالضغط بموضوع النازحين إذا كان الإرهابيون

ايلي ماروني

حريصين على أكثر من مليون ونصف مليون نازح سوري في لبنان من أجل إطلاق سراح العسكريين.

ودعا النائب ماروني إلى معالجة ملف النازحين السوريين مع الجهات الدولية بمسؤولية وجدية أكبر، لأن لبنان بات يئن تحت أعباء ليس بمقدوره تحملها، لاسيما الاقتصادية منها والأمنية، مشيرا إلى سوء التقدير من الحكومة السابقة التي أوصلت إلى هذا العدد الكبير من النازحين، معتبرا ملف النزوح قضية إنسانية بالدرجة الأولى، داعيا إلى نقل النازحين إلى ما وراء الحدود اللبنانية ـ السورية وإقامة مخيمات لهم بحماية أمنية من الأمم المتحدة لمنع طائرات النظام من قتلهم.

وعن الوضع الميداني في بلدة عرسال والإجراءات التي قام بها الجيش من خلال مداهمات مخيمات النازحين، رأى النائب ماروني أن المطلوب من الجيش الكثير، وهو بدوره يطلب المزيد من الدعم بالعديد والعتاد. مشددا على أن الجيش يحتاج إلى الالتفاف حوله والى القرار السياسي الموحد والحازم.

مؤكدا أننا لا نملك إلا المطالبة من الحكومة ومن القوى السياسية المختلفة إعطاء الجيش كل الدعم للالتفاف حول الوضع في عرسال وحسمه عسكريا، ولو أدى الأمر إلى ما يؤدي إليه، مشيرا إلى أن أي معركة يقوم بها الجيش يزيد اللحمة من حوله، لأن واجبه الحفاظ على السيادة اللبنانية، وهو أثبت أنه قادر على القيام بدوره، ورأى أنه على المجتمع الدولي حماية لبنان من الإرهاب الذي ينمو وبات يهدد بالدخول إلى بيروت، ورأى أن سقوط أي منطقة لبنانية معنى ذلك أن الإرهاب قادر على التمدد والانتشار في كل لبنان.

وتوقف النائب ماروني عند مشروع الدولة الإسلامية الذي يمتد من العراق الى بلاد الشام، مؤكدا ان هذا المشروع قائم بغض النظر عن تدخل حزب الله في القتال في سورية، لافتا الى ان تدخل الحزب زاد من أحقاد الداعشيين الذين يقتلون المسيحيين والسنة والشيعة، موضحا انه تحاور في هذا الموضوع مع مسؤولين في حزب الله وكان لكل منا وجهة نظره.

واوضح ان لبنان منقسم حيال هذا الموضوع بين من يرى ان تدخل الحزب أوقف تدفق الداعشيين الى لبنان ورأي يقول لولا تدخل حزب الله في سورية لما وصلنا الى ما وصلنا إليه. مؤكدا انه رغم تدخل الحزب فإن داعش وصل الى لبنان ما يعني ان هذا التدخل لم يكن مفيداً.

من جهة ثانية، وفي سياق متصل بالاستحقاق الرئاسي، أكد النائب ماروني انه لا جهات إقليمية او دولية تمنع اللبنانيين من انتخاب رئيس جديد للجمهورية، لافتا الى ان التذرع بالضغوطات الإقليمية والدولية هو كذب، مشيرا الى ان ما يمنع انتخاب رئيس هي الأنانية السياسية التي تقول انا أو لا أحد، كاشفا عما نقله له احد النواب من فريق 8 آذار كان التقى النائب ميشال عون قبل فترة وقال له «ألا تعتقد انه حان الوقت لتنتقل الى صانع الرؤساء لأنك سوف لن تكون المرشح الذي سيصل الى مكانه» أجابه عون: «أنا سأستمر في لعب دور قاتل الرؤساء». ورأى ان عون لا يريد ان يصل سواه الى الرئاسة، مناشدا ضميره إنقاذ لبنان الذي هو كالجسم بلا رأس، متوقعا ان تطول فترة الشغور في موقع الرئاسة الأولى، مستبعدا إنجاز الاستحقاق الرئاسي خلال الشهرين المقبلين.